

# تحليل أداء سياسات سعر الصرف في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في السودان دراسة قياسية خلال الفترة من 1992 - 2022 م

■ د. محمد عبد الله محمد احمد\*

● تاريخ استلام البحث 21 - 01 - 2026 م ● تاريخ قبول البحث 07 - 05 - 2026 م

## ■ المستخلص:

هدفت الورقة إلى دراسة تحليل أداء سياسات سعر الصرف في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في السودان خلال الفترة 1992-2022، وإلى أي مدى تُعتبر هذه العوامل مُحددات لسعر الصرف في السودان. افترضت الورقة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الإجمالي والاحتياطي النقدي وحجم الصادرات والواردات وسعر الصرف. وتوصلت الورقة إلى أهم النتائج وهي أن هناك علاقة طردية موجبة بين سعر الصرف وكل من الناتج المحلي الإجمالي واحتياطي النقد الأجنبي وحجم الصادرات، وعلى العكس من ذلك، هناك علاقة عكسية سالبة بين سعر الصرف وحجم الواردات. وسجل معامل التحديد ( $R^2$ ) قيمة 0.96، أي إن 96٪ من إجمالي التغير في سعر الصرف الرسمي (OEX) يفسر بالمتغيرات المستقلة المتضمنة في نموذج سعر الصرف (الناتج المحلي الإجمالي، FR، M، X)، بينما يعزى 4٪ فقط إلى متغيرات أخرى غير متضمنة في النموذج والتي تساهم في الخطأ العشوائي.

وأكدت إحصائية F البالغة 155.7328 ( $p > 0.01$ ) دلالة النموذج. وكان معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة ضعيفاً، أقل من واحد، مما يدل على عدم وجود مشكلة ارتباط متعدد الخطوط. وقد تم استخدام اختبار ديكي فولر المُعزز (ADF) لتقييم ثبات بيانات السلاسل الزمنية، واختبار التكامل المشترك لجوهانسن للكشف عن العلاقات طويلة الأجل، وأشارت اختبارات السلاسل الزمنية إلى عدم الاستقرار في سعر الصرف

\* أستاذ مشارك بقسم الاقتصاد كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - جامعة الامام المهدي السودان Email:balle37@gmail-com

نتيجةً للتقلبات الاقتصادية وعدم الاستقرار الناجم عن انفصال جنوب السودان عام 2011 وانخفاض التدفقات النقدية الخارجية من صادرات النفط. وقد ساهم ذلك في عجز الموازنة العامة للدولة، وعجز ميزان المدفوعات، وعدم استقرار سعر الصرف. وبناءً على هذه النتائج، أوصت الورقة بضرورة بناء وتنويع احتياطي النقد الأجنبي لزيادة فعالية سياسة سعر الصرف، من خلال زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وخفض الواردات، وزيادة الصادرات. وعند صياغة سياسة سعر الصرف، يجب مراعاة تأثير الناتج المحلي الإجمالي على سعر الصرف، إذ يؤدي إلى استنزاف كبير للدخل من خلال الإنفاق على الواردات، مما قد يكون له تداعيات سلبية على سعر الصرف.

● الكلمات المفتاحية: السودان، سعر الصرف، الاحتياطيات الأجنبية، الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات، الواردات.

#### ■ Abstract:

The paper aims to study the analysis performance of the exchange rate policies in achieving economic stability in Sudan during the period from 1992-2022, and to what extent these factors are considered determinants of the exchange rate in Sudan. The paper assumed that the Statistically significant between the gross domestic product, the monetary reserve, the volume of exports and imports, and the exchange rate. The paper reached the most important results, which are that There is a positive direct relationship between exchange rate and gross domestic product , foreign exchange reserve, export Volume, Conversely, there is a negative inverse relationship between the exchange rate and import volume. The coefficient of determination ( $R^2$ ) registered a value of 0.96, meaning that 96 % of the total change in the official exchange rate (OEX) is explained by the independent variables included in the exchange rate model (GDP, FR, M, X), while only 4 % is attributed to other variables not included in the model that contribute to random error. The F-statistic of 155.7328 ( $p < 0.01$ ) confirmed the model's significance. The correlation coefficient between the independent variables was weak, less than one, indicating the absence of a multicollinear correlation problem. with the Augmented Dickey-Fuller (ADF) test used to assess the stationarity of time

series data and ,the Johansen cointegration test applied to detect long-term relationships. Time series tests indicated exchange rate instability resulting from economic fluctuations and the instability caused by the secession of South Sudan in 2011 and the decline in external cash flows from oil exports. This contributed to the state's budget deficit, balance of payments deficit, and exchange rate instability. Based on these results, the paper recommended, It is essential to build and diversify foreign exchange reserve to increase the effectiveness of exchange rate policy, by increasing real GDP, reducing imports, and increasing exports. When formulating exchange rate policy, the impact of the GDP on Exchange rate must be considered, as it leads to a significant drain on income through import expenditure, which can have negative repercussions on the exchange rate.

- **Keywords:** Sudan, exchange rate, foreign reserves, gross domestic product, exports, imports.

#### ■ المقدمة:

السودان إحدى الدول النامية التي تعاني من اختلالات هيكلية ومشكلات اقتصادية قادت الدولة إلى تبني وتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي منذ يونيو 1978م، إلا إن تلك السياسات خلال الفترة من 1978م-1990م لم تفلح في إحداث النمو الاقتصادي وتحقيق استقرار في كافة القطاعات الإنتاجية المختلفة، حيث صاحب ذلك جمود اقتصادي نتيجة لعوامل داخلية وخارجية أبرزها تصاعد فجوة الموارد الداخلية والخارجية حيث نما الإنفاق العام بمعدلات أعلى من الإيرادات العامة مما أدى إلى عجز في الموازنة العامة بأكثر من 13 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع معدلات التضخم حتى وصلت إلى 70 ٪ في المتوسط كما سجل الميزان التجاري عجز كبير نتيجة لضعف نمو الصادرات 1.8 ٪ مقارنة بالنمو الكبير في الواردات 7 ٪ في المتوسط ولمعالجة ذلك الوضع انتهجت الدولة حزمة من الإصلاحات الاقتصادية في فبراير 1992م والتي من أهمها: سياسة تحرير سعر الصرف الجنيه السوداني، حيث يلعب سعر الصرف دوراً أساسياً في توازن ميزان المدفوعات وتحقيق درجة من الاستقرار الاقتصادي، كما يعتبر ذا أهمية كبيرة في جذب الاستثمارات الخارجية مما يؤدي إلى الزيادة في حصيلة البلاد من النقد الأجنبي.

فما هي العوامل المحددة لسياسات سعر الصرف خلال الفترة من 1992-2022م؟ وإلى مدى يؤثر أداء سياسات الصرف على الاستقرار الاقتصادي في السودان؟ وبناء على هذه الأسئلة يمكن صياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

#### ■ فرضيات البحث:

- وجود علاقة بين سعر الصرف والنتائج المحلي الإجمالي .
- وجود علاقة بين سعر الصرف ومكونات ميزان المدفوعات (صادرات، واردات) .
- وجود علاقة بين سعر الصرف واحتياطي النقد الأجنبي .

#### ■ هدف البحث:

هدفت الورقة إلى تحليل أداء سعر الصرف في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في السودان خلال الفترة من 1992-2022م ، وذلك من خلال الآتي:-

- 1- توضيح أثر سياسات سعر الصرف على النتائج المحلي الإجمالي.
- 2- تحليل أداء سياسات سعر الصرف على ميزان المدفوعات (صادرات، واردات) .
- 3- معرفة تأثير سياسات سعر الصرف على احتياطي النقد الأجنبي .

#### ■ منهج البحث :

تعتمد الورقة المنهج الوصفي التحليلي والقياسي، وباستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد، وذلك ببناء وتقدير نموذج سعر الصرف كمتغير تابع والمتغيرات المستقلة التي تمثل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي (النتائج المحلي الإجمالي واحتياطي النقد الأجنبي وقيمة الصادرات والواردات). وذلك من خلال دراسة ما ورد من بيانات السلاسل الزمنية في بعض المصادر الثانوية (النشرات والدوريات المتخصصة في الفترة من 1992م-2022م).

## ■ الدراسات السابقة:

- دراسة محمد عبد الله محمد أحمد (2024): أثر الإنفاق الحكومي على سعر الصرف في السودان خلال الفترة من (2020 - 2022)

هدفت الورقة إلى دراسة أثر الإنفاق الحكومي على سعر الصرف، اتبعت الورقة المنهج القياسي من خلال نموذج الانحدار الخطي على بيانات سلاسل زمنية، توصلت الورقة إلى نتائج أهمها، أن الإنفاق الحكومي يؤثر طرديا وإيجابيا في سعر الصرف، وجاءت أهم التوصيات عند صياغة سياسة سعر الصرف لابد من الأخذ في الاعتبار أثر الإنفاق الحكومي على سعر الصرف، لأنه يفضي إلى استنزاف جزء كبير من الدخل في الإنفاق على الواردات على حساب الإنتاج المحلي، قد تكون له آثار سلبية على سعر الصرف.

- دراسة محاسن عثمان محمد نور (2019م):

أثر التغير في الناتج المحلي الإجمالي على سعر الصرف في السودان للفترة من 2010 - 2018م، هدفت الورقة لمعرفة أثر التغير في سعر الصرف من خلال دراسة أثر الناتج المحلي الإجمالي على سعر الصرف، استخدمت الباحثة المنهج الوصفي والقياسي في تقدير نموذج الدراسة وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: هنالك علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف واصلت الدراسة بتشجيع الاستثمار الأجنبي وخلق بيئة مواتية للاستثمار.

- دراسة سهام أحمد دفع الله بابكر (2014م):

محددات سعر الصرف باستخدام نموذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ للفترة من 1978 - 2010م، هدفت الدراسة إلى معرفة سعر الصرف والمتغيرات المؤثرة فيه، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: وجود علاقة تكامل مشترك بين سعر الصرف والمتغيرات المفسرة له واصلت الدراسة بتقريب الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي.

- دراسة عبید الله محجوب عبید الله (2013م):

قياس تأثير تقلبات سعر الصرف على أداء الاقتصاد الكلي في السودان خلال الفترة من 1979-2009م، استخدم الباحث الوصفي التحليلي القياسي باستخدام نموذج الانحدار

الذاتي المشروط بعدم التجانس، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: أن تقلب سعر الصرف كان له تأثير ايجابي على الميزان التجاري، وأوصت الدراسة بإدارة سياسة سعر الصرف في السودان.

#### -دراسة هيثم ضيف الله ابكر(2011م):

نموذج قياسي لمحددات سعر الصرف في السودان للفترة من 1980-2011م، هدفت الدراسة إلى معرفة محددات سعر الصرف، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: وجود علاقة طردية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع سعر الصرف واوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالصادرات باعتبارها أهم مورد للنقد الأجنبي.

#### ■ المحور الأول: الإطار النظري لاتجاهات سياسات سعر الصرف:

##### ● ماهية سعر الصرف:

ان تطور العلاقات الاقتصادية وتداخل المصالح بين الدول وتزايد عمليات التبادل التجاري عن طريق الاستيراد والتصدير، استوجب وجود نسبة تبادل بين عملات الدول، أو وجود ثمن لعملة كل دولة مقومة بغيرها من العملات، وذلك من أجل تقدير أسعار السلع والخدمات في كل دولة وهذا الثمن يسمى بسعر الصرف الأجنبي.

##### ● مفهوم سعر الصرف:

يعرف سعر الصرف بأنه السعر الذي يتم من خلاله مبادلة عملة بأخرى (السيد السريبيتي 2009، م، ص.246)، ونستنتج من ذلك ان تسوية المعاملات الدولية تقتضي وجود أداة لتسوية هذه المبادلات، فاقتناء سلعة من دولة ما لا يتم دفع قيمتها بالعملة المحلية، بل يتطلب تحديد نسبة الوحدات بالعملات المحلية إلى العملات الأجنبية. ويعرف أيضا على إنه قيمة الوحدة الواحدة من العملة الأجنبي. مقدرة بوحدات العملة الوطنية، كما يمكن ان نعرفه بطريقة عكسية على أنه قيمة وحدة واحدة من عملة وطنية مقابل وحدات من عملة اجنبية.(محمد خليل 2004، م، ص.17).

## ● أنظمة سعر الصرف:

إن تشابك العلاقات الاقتصادية والنشاط التجاري بين دول العالم المختلفة والتي لكل منها عملة وطنية مختلفة إلى وجود ما يسمى بسعر الصرف الأجنبي. والذي يعتبر من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على المعاملات الاقتصادية الدولية، إذ يعكس العلاقات المترتبة بين الاقتصادات الدولية كما يعبر عن المكانة الاقتصادية للدول. حيث يتم تحديد أسعار الصرف كأى سلعة وفقاً لقوى (العرض والطلب) بدلالة نظام الصرف المتبع، الشيء الذي أدى إلى تعدد الأنظمة المفسرة لسياسات سعر الصرف تبعاً لتطور الأنظمة النقدية العالمية التي شهدتها الاقتصاد العالمي على مر التاريخ وهي:

### 1 - قاعدة أو معيار الذهب:

بدأ هذا النظام بشكل شامل واتخذ شكلاً عالمياً عام 1879م عندما انضمت إليه كل البلدان الصناعية في ذلك الحين، وأهم خصائص هذا النظام تتمثل في الآتي:

- تثبيت سعر رسمي للذهب وعليه يتم التحويل بحرية بين العملة المحلية والذهب.
- حرية التجارة في الذهب والعملات الأخرى.
- دعم الصكوك والأوراق النقدية باحتياجات من الذهب.

إلا إن حالة عدم الاستقرار في أسعار الصرف التي سادت خلال النصف الثاني من عقد الثلاثينات من القرن العشرين قد مهدت الطريق للمطالبة بإصلاح النظام النقدي العالمي والانتقال إلى ما يطلق عليه قاعدة الذهب والنظام النقدي الورقي معاً. وهو ما يعرف بنظام سعر الصرف الثابت الذي تطور فيما بعد إلى نظام سعر الصرف المعوم المدار، وهو النظام السائد حتى وقتنا الحاضر. وفيما يلي نستعرض هذا التطور بشكل موجز. (فريد، وعبدالوهاب 2012، م. ص. 22).

### 2 - نظام سعر الصرف الثابت:

تم الإعلان عن هذا النظام سنة 1945م في أعقاب الحرب العالمية الثانية، حيث تم التوصل إلى اتفاقية بريتونوودز (Britton Woods) بالولايات المتحدة الأمريكية

التي أرست أسس النظام النقدي العالمي الجديد، ومتضمنةً اتفاقية إنشاء صندوق النقد الدولي وبموجب تلك الاتفاقية تلتزم كل دولة عضو في الصندوق باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية، بتحديد سعر صرف عملتها بالدولار أو الذهب. كما تفرض على الدول التدخل في سوق الصرف العالمي لمنع التقلبات في أسعار صرف عملاتها بأكثر من 1٪ حول أسعارها الرسمية المعلنة. وكان من نتائج هذه الاتفاقية ان تم إحلال قاعدة الدولار محل قاعدة الذهب التي كانت سائدة سابقاً (عبد الفتاح أبو شرار 2006م، ص 35).

### 3 - نظام سعر الصرف المعموم:

مع تنامي الإنفاق العسكري للولايات المتحدة الأمريكية على الحرب الكورية في الخمسينات والحرب الفيتنامية في الستينات من القرن العشرين زادت مديونيتها الخارجية، مما شكل تهديدا للأرصدة الأمريكية من الذهب، وقد دفع ذلك الولايات المتحدة إلى اعلان التخلي عن التزامها الدولي وفق اتفاقية بريتونوودز بصرف الدولار بالذهب، في 15 اغسطس 1971م.

وفي 18 ديسمبر من نفس العام اضطرت الولايات المتحدة إلى خفض سعر صرف الدولار مقابل عملات 14 دولة صناعية بنسبة 12 ٪، ثم لحقته بتخفيض آخر في شهر فبراير 1973م بنسبة 8 ٪. وعلى إثر ذلك بدأ العالم مرحلة العمل بنظام تعويم أسعار صرف العملات العالمية (Floating Exchange Rate System) أي ترك أسعار الصرف تتحدد في السوق حسب آلية العرض والطلب.

### المحور الثاني: سياسات سعر الصرف في السودان:

تمثل سياسة سعر الصرف ركناً أساسياً من اركان السياسة الاقتصادية إذ إن سعر الصرف ماهو إلا انعكاس لكل التوازنات أو الاختلالات في الاقتصاد، وان الاصلاح الاقتصادي الحقيقي هو الذي يحقق في النهاية التوازن في سوق الصرف الأجنبي. كما ان استقرار العملة يؤثر على ما هو أكثر من قيمتها تجاه العملات الأخرى. إذ إن آثار عدم استقرارها تتشعب لتشمل كل الاداء الاقتصادي على اتساعه، وذلك لأن سعر الصرف يمس قرار المستثمر المحلي والخارجي على السواء، كما يمس موقف المدخرين واختباءهم لأوعية الادخار

المتاحة ويمس أيضا سوق المال وأسعار الصادرات والواردات من سلع وخدمات (مصطفى عبد الله 2016، م، ص 5).

لقد مرت سياسات تحرير سعر الصرف في السودان خلال فترة الدراسة بعدة مراحل يمكن تقسيمها إلى المراحل الآتية:

#### 1 - سياسة تحرير سعر الصرف 1992-1999م:

في 2 فبراير 1992م تم الاعلان عن انتهاء سياسات التحرير الكامل للاقتصاد السوداني، حيث شملت السياسات الاقتصادية الكلية وسياسات سعر الصرف النقد الأجنبي وتمثلت اللوائح والإجراءات في مجال سعر الصرف في الآتي:-

- إلغاء نظام السوق الرسمي والسوق الحر وقيام السوق الموحد للتعامل بالنقد الأجنبي.
- تقويم سعر الصرف بالنسبة للعملات الأجنبي. بواسطة لجنة من البنوك التجارية وفقا لمؤشرات العرض والطلب. (محمدي نورين، يونيو 2010م، ص 65).

وأدى تحرير سعر الصرف في ظل انعدام احتياطات النقد الأجنبي إلى انخفاض كبير في سعر صرف الجنيه ليصل في أكتوبر 1993م إلى 300 جنية للدولار، وفي ظل ارتفاع معدلات التضخم واتساع الفجوة في الموارد الخارجية وزيادة عجز الموازنة العامة للدولة مما حدا بتحديد سعر جديد من قبل البنك المركزي هو 522 جنيها للدولار. واستمر هذا الوضع حتى يونيو عام 1994م حيث تم إلغاء نظام السعيرين وسمح لكل بنك تجاري بتحديد أسعار البيع والشراء يوميا ويقوم بنك السودان بحساب متوسط ترجيحي يتم التعامل به من قبل بنك السودان، وفي عام 1995م تمت إجازة لأحة تنظيم اعمال الصرافة بموجب قانون تنظيم التعامل بالنقد الأجنبي حيث تم تقنين نشاط شراء وبيع النقد الأجنبي.

وتمثلت اهداف سياسة تحرير سعر الصرف في: (عبد الوهاب عثمان 2001، م، ص 95)

- 1 - تحقيق عائد مجزي للمصدرين يساعد على زيادة وتحرير الصادرات.
- 2 - تشجيع المستثمرين الأجانب والسودانيين لزيادة حصيللة النقد الأجنبي.

3 - اتباع سياسة واقعية لسعر الصرف تعكس التكلفة الحقيقية للصادرات والواردات. منذ العام 1997م اتبعت الدولة سياسة مالية انكماشية تزامنت مع سيطرة كاملة على التوسع النقدي بواسطة البنك المركزي عبر سياسة نقدية انكماشية، حيث تم رفع الاحتياطي القانوني وتقليص تمويل القطاع الخاص، ومما تجدر الاشارة إليه ان هذه الفترة شهدت تدفقات كبيرة للاستثمار الأجنبي من الصين وماليزيا وغيرها من الدول التي استثمرت في مشروعات البترول السوداني، وأدى ذلك إلى توفر النقد الأجنبي وتم تقليص الفرق بين سعر الصرف الرسمي والموازي وإزالته بنهاية العام 1999م .

## 2 - التعويم المدار 1999-2008م:

شهدت هذه الفترة استقرار سعر الصرف بشكل لم يسبق له مثيل نتيجة لزيادة تدفقات عائدات النفط والتي اسهمت في توفير موارد مقدره لسوق النقد الأجنبي. وفي هذه الفترة طبقت السلطات النقدية نظام سعر الصرف المرن المدار حيث أصبحت قوى العرض والطلب هي المحدد الأساسي لسعر الصرف ويكون التدخل في سوق النقد الأجنبي لتصحيح المسار ولإدارة السيولة في الاقتصاد.

## 3 - التعويم المدار والأزمة المالية العالمية 2009م-2011م:

نتيجة لتداعيات الازمة المالية العالمية في الموجة الثانية فقد تقلصت عادات البترول بشكل واضح واصبحت عائدات الصادرات غير البترولية في تراجع، وذلك بدأت بعض الضغوطات تظهر في سوق النقد الأجنبي ومن أهم المؤشرات التي تقيس ذلك بروز السوق الموازي مرة أخرى في اوائل عام 2009م وبدات أسعار الصرف تتعدد. كما تمثل الآثار المترتبة على انفصال جنوب السودان أهم الاسباب التي عمقت من مشكلة ندرة موارد النقد الأجنبي. حيث فقدت البلاد 67 ٪ من موارد النقد الأجنبي وحوالي 65 ٪ من الإيرادات العامة للدولة، وسرعان ما انتقلت الصدمة إلى القطاعات الانتاجية المختلفة وشهدت البلاد ارتفاع الضغوط التضخمية منذ 2011م وتدني الانتاج الحقيقي في القطاعات الانتاجية وارتفع عجز الموازنة العامة وترتب على ذلك تنامي الكتلة النقدية وارتفاع تكاليف المعيشة تبعاً لذلك.(مصطفى عبد الله 2016، م، ص.6)

## 4 - التعويم المدار وشح النقد الأجنبي 2011م-2220م:

نتيجة لانفصال جنوب السودان وفقدان عادات البترول تعمقت مشكلة ندرة موارد النقد الأجنبي. فهدفت سياسة سعر الصرف في 2011م على المحافظة على استقرار أسعار الصرف وتشجيع الصادرات غير البترولية وترشيد الطلب على النقد الأجنبي وتم منع إصدار خطابات الضمان بالعملة الأجنبي. لمستفيدين بالداخل باستثناء الخطابات المصدرة لصالح حكومة وشركات البترول. واستمر البنك المركزي في اتباع سياسة سعر الصرف المرن المدار وانتهاج سياسة التصحيح المستمر في سعر صرف الجنيه مقابل العملات الأجنبي. بهدف الوصول إلى سعر صرف مستقر ومتزن، حيث تم تصحيح أسعار الصرف في 2012م وتخفيض سعر الصرف البنك المركزي لمعاملات وزارة المالية من 2.670 جنيهاً للدولار إلى 4.398 جنيهاً بنسبة 65 % وبالمقابل انخفضت أسعار صرف الجنيه في السوق المنظم من 2.881 جنيهاً للدولار إلى حدود 5.600 جنيهاً للدولار بنسبة 94 % وكذلك في عام 2013م تم تصحيح سعر صرف الجنيه في السوق المنظم لتعكس قيمته الحقيقية من 4.4 جنيهاً للدولار إلى 5.7 جنيهاً للدولار، وبلغت الفجوة بين السعر الرسمي (6.2) والموازي (8.8) 42 % بنهاية عام 2014م، وقفزت إلى 85 % في نهاية عام 2015م، وفي عام 2016م اتخذ بنك السودان المركزي العديد من السياسات أدت إلى أحداث استقرار نسبي في سعر الصرف حيث تقلست الفجوة بين السعر الرسمي والموازي إلى 5 % فقط بنهاية عام 2016م، وتم أيضاً التعديل في سعر الصرف التاشيري للسوق المنظم عدة مرات في عام 2017م وذلك لتقليل الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي، ومواصلة جهود بنك السودان المركزي للمحافظة على استقرار سعر الصرف تم إنشاء آلية صناع السوق كجهة مستقلة لإعلان سعر الصرف من واقع معلومات السوق، ونتيجة لهذه الإجراءات انخفضت الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي من 202 % في ديسمبر 2017م إلى 71 % في ديسمبر 2018م. وعلى مدى العامين الماضيين استمر التدهور في سعر صرف الجنيه مقابل الدولار الأمريكي حتى وصل إلى قيمته إلى 250 جنيهاً سودانياً لكل دولار أمريكي في عام 2020م، حيث يعتقد ان 90 % من المعاملات تتم بسعر الصرف الموازي. ولتقليل الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي تم

التخلي عن سياسة سعر الصرف المرن المدار وانتهاج سياسة تحرير سعر الصرف بالكامل في عام 2021م، وقفز سعر الصرف إلى 375 حنيه للدولار واستمر التراجع في سعر الصرف حتى تجاوز سعر صرف الجنيه 571 جنيتها للدولار كأعلى معدل له بنهاية عام 2022م (أحمد محمد، 2024، ص41).

### ■ المحور الثالث: تحليل أداء سياسات سعر الصرف في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في السودان:

لقد شهد الاقتصاد السوداني عدداً من السياسات المتعلقة بتخفيض سعر الصرف، التي ترمي إلى تحقيق هدف أساسي هو تحسين أداء الاقتصاد السوداني ورفع كفاءته من خلال التأثير في مؤشرات الكلية المرتبطة بسعر الصرف، حيث إن تدهور سعر صرف العملة الوطنية يعمل على زيادة أثر القطاع الخارجي على ارتفاع الأسعار المحلية، كما يساعد بطريقة غير مباشرة في ارتفاع الضغوط التضخمية، إذ إن أثر سعر الصرف على معدلات التضخم في السودان أكبر وأهم من أثر التغيرات النقدية، أي أثر نمو الكتلة النقدية، وإن عدم الاستقرار الحالي لسعر الصرف وتزايد الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي، الذي وصل إلى أكثر من 25%، خلق مناخاً أثّر سلباً على مصادر النقد الأجنبي، وأدى ذلك إلى تسارع وتيرة ارتفاع سعر الصرف الموازي عن السعر الرسمي حتى وصلت قيمته إلى 250 جنيتها سودانياً لكل دولار أمريكي واحد في عام 2020م (أحمد محمد، 2024، ص43).

إن استقرار أداء مؤشرات الاقتصاد الكلي يُعد حاجة ضرورية، وهو المرآة العاكسة لتفاعل العرض الكلي والطلب الكلي، ويتمثل ذلك في سعر الصرف، وموقف الحساب الجاري، ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. وبالتالي فإن الاختلال في أداء هذه المؤشرات الاقتصادية الكلية ينجم عنه عدم الاستقرار في نظام أسعار الصرف وضعف قدرة الصادرات على التنافس في الأسواق الخارجية، فينعكس ذلك بدوره على الحساب الجاري وميزان المدفوعات، الذي عانى عجزاً متواصلاً عبر سنوات طويلة تسببت فيه صعوبات مرتبطة بهيكل الاقتصاد السوداني، حيث سجل ميزان المدفوعات في عام 2019م عجزاً قدره 1.9 مليار دولار مقارنة بـ 1.5 مليار دولار أمريكي في عام 2018م. كما سجل الميزان التجاري عجزاً كبيراً نتيجة لضعف نمو الصادرات بنسبة 1.8% مقارنة بالنمو الكبير في الواردات بنسبة 7% في المتوسط. وأدى العجز الكبير في ميزان المدفوعات إلى

تراجع احتياطات النقد الأجنبي، مما تسبب في نقص متقطع في السلع الأساسية مثل الوقود والقمح والأدوية، مما يترتب على ذلك تدهور البنية الأساسية وتراجع الخدمات الاجتماعية ومستويات المعيشة وزيادة معدلات الفقر في السودان (هويدا ابراهيم، يونيو 2016م، ص 34).

يعتبر نمو الناتج المحلي الإجمالي هدفا أساسيا تسعى له جميع الدول لكونه يؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقي، الادخار والاستثمار اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن ناحية أخرى يمثل مزيدا من السلع والخدمات المنتجة داخليا وبالتالي تقليل الاعتماد على العالم الخارجي، واتباع سياسة سعر الصرف المناسبة تؤدي إلى تحسين وضع الميزان التجاري بتصدير الفائض إلى الخارج وجلب مزيد من العملات الصعبة وزيادة احتياطي النقد الأجنبي وتحسين ميزان المدفوعات. كما سجل الناتج المحلي الإجمالي نموا سلبا نتيجة لانكماش الاقتصاد السوداني في عام 2018 م وانخفض بنسبة 8.2 % في عام 2020 م، نتيجة إلى الازمة الاقتصادية الناجمة عن تفشي وباء كوفيد، 19- حيث انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 62 % تقريبا خلال الخمس سنوات الماضية من 1.910 % دولار أمريكي في عام 2015 م إلى 0.730 دولار أمريكي في عام 2020 م (محاسن نور، 2020م، ص 36).

ونتيجة لزيادة الإنفاق الحكومي ونقص الإيرادات العامة للدولة عانى السودان عجزا ماليا مستمرا حتى وصل في عام 2019م إلى 11 % من الناتج المحلي الاجمالي، كما تفاقم العجز المالي أكثر بسبب انخفاض نسبة الضرائب مقارنة مع الناتج المحلي الاجمالي، حيث بلغت الإيرادات العامة 5.4 % فقط من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020 م. (جوفاس اساري وآخرون، ديسمبر 2020م، ص 43).

فيما عكست ميزانية 2020م عجزا بلغ 1.6% مليار دولار، ويمثل الإنفاق الحكومي 19 % من الناتج المحلي الاجمالي، مع تكبد الحكومة لتكاليف كبيرة من خلال تقديم الإعانات والدعم للقمح والوقود والكهرباء أو من خلال الدعم الضمني من خلال سعر صرف الدولار الجمركي المبالغ في قيمته، والمحدد بـ 55 جنيها سودانيا لكل واحد دولار أمريكي، لذا نشأ سعر صرف مواز ومتباين عن السعر الرسمي على مدى العامين الماضيين وصلت قيمته حوالي 250 جنيها سودانيا لكل واحد دولار امريكي في عام 2020 م، حيث يعتقد ان 90% من المعاملات تتم بسعر الصرف الموازي.

### ■ المحور الرابع: بناء نموذج الدراسة:

إن التعبير عن الظاهرة الاقتصادية في شكل رياضي، اتجاه العلاقة بين متغيرات الدراسة على ما تقدمه النظرية الاقتصادية. سعر الصرف هنا كظاهرة اقتصادية يشبه الدوال السلوكية في إنه يتأثر ببعض المتغيرات فمن هذا المنطق تم تحدد متغيرات النموذج، فسعر الصرف المتغير التابع يعرف بأنه المتغير الذي تحديده قيمته تبعاً للقيم التي تتحددها متغيرات أخرى تسمى بالمتغيرات المستقلة.

#### ● صياغة العلاقات الاقتصادية:

صياغة العلاقات الاقتصادية محل الدراسة في شكل رياضي يمكن من قياس معاملاتهما، وتحديد المتغيرات، ولتقدير نموذج العوامل المؤثر على سعر الصرف، والبيانات التي تم تناولها في هذا النموذج هي قيم الناتج المحلي الإجمالي وقيم الصادرات والواردات وبالإضافة إلى الاحتياطي النقدي الأجنبي. ولأهمية سعر الصرف في قطاع التجارة الخارجية تم صياغة دالة سعر الصرف في السودان في الفترة (2000-2022م). وفقاً للصيغة التالية:

$$OEX = f( GDP, FR, X , M)$$

حيث إن:

(OEX): معدل سعر الصرف الرسمي متغير تابع، و(GDP): الناتج المحلي الإجمالي، و(FR): احتياطي النقد الأجنبي، (X): قيمة الصادرات، قيمة الواردات (M)، وجميعها تمثل المتغيرات المستقلة لمعادلة سعر الصرف.

#### ● تحديد الشكل الرياضي للنموذج:

يقصد بالشكل الرياضي للنموذج عدد المعادلات التي يحتويها النموذج (قد يكون نموذجاً خطياً أو غير خطي) والشكل الرياضي يوضح ان سعر الصرف دالة في الناتج المحلي الإجمالي وقيمة الصادرات وقيمة الواردات واحتياطي النقد الأجنبي.

$$OEX = \beta_0 + \beta_1 GDP + \beta_2 FR + \beta_3 X + \beta_4 M + U_t$$

### ● تحليل ومعالجة البيانات:

العلاقات الاقتصادية عادة ما تشمل على متغيرات تفسيرية ترتبط بمتغيرات تابعة من خلال معلمات مجهولة يتم تقديرها من قبل التحليل القياسي في ظل وجود الاخطاء العشوائية الناتجة من اخطاء في القياس لهذه المتغيرات وعليه فإن دقة التقديرات تعتمد بشكل أساسي على حجم وطبيعة الاخطاء لذا لا بد من تحسين دقة النموذج القياسي عن طريق التحليل الاولي للبيانات وخاصة إذا كانت البيانات مرتبطة بالسلاسل الزمنية.

### ● اختبار استقرار وسكون السلسلة:

السلسلة الزمنية هي مجموعة من المشاهدات التي تتولد عبر الزمن وتتميز بأن بياناتها غير مستقرة وترتبط ببعضها البعض ويقود الاستقرار هذا إلى تنبؤات غير موثوق بها. وعلي الصعيد التطبيقي هنالك العديد من الاختبارات التي يمكن تطبيقها في بيانات السلسلة الزمنية من أهمها:

1 - اختبار جذور الوحدة: وعند اختبار جذور الوحدة من الضروري تحديد ما إذا كانت المتغيرات موضوع الدراسة ساكنة في مستواها أو عند حساب الفرق الاولي، وعلي المستوى التطبيقي هنالك عدة اختبارات يمكن استخدامها من خلال حزم البرمجيات الجاهزة لاختبار سكون السلسلة ومن أهمها:

### ● اختبار ديكي فلر:

لقياس دقة البيانات ومقدرات النموذج واختبار سكون واستقرار السلسلة أو جزر الوحدة بواسطة اختبار ديكي فلر، الذي يقوم على إدراج عدد من الفروق ذات الفجوات الزمنية حتى تختفي مشكلة الارتباط الذاتي، ومضمون هذا الاختبار إذا كان معامل الانحدار للصيغة القياسية المقترحة يساوي واحد فإن النموذج يؤدي إلى وجود مشكلة جزر الوحدة الذي يعاني من عدم استقرار السلسلة ( طارق

محمد الرشيد وآخرون 2014، ص 45).

جدول رقم (1) نتائج اختبار ديكي فلر لاستقرار متغيرات الدراسة

متغيرات الدراسة	القيمة المحسوبة (قيمة اختبار ديكي فلر)	القيمة الحرجة عند مستوى معنوية ٥ %	مستوي استقرار السلسلة
OEX	-2.414263	-2.981038	الفرق الأول
GDP	14.33021	-2.991878	الفرق الأول
FR	-2.459056	-2.971853	الفرق الأول
X	-1.855238	-2.976263	الفرق الأول
M	-2.783040	-2.967767	الفرق الأول

• المصدر: اعداد الباحث باستخدام برنامج (Eviews)

ومعلوم إنه إذا كانت قيمة اختبار ديكي فلر (القيمة المحسوبة) أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5 % لسلسلة بيانات المتغير فإن ذلك يدل على استقرار السلسلة ومن خلال الجدول (1) وبعد اجراء الاختبار وجد ان جميع المتغيرات استقرت في الفرق الاول.

2 - اختبار التكامل المشترك:

يقصد بالتكامل المشترك امكانية وجود توازن في الاجل الطويل بين السلاسل الزمنية غير المستقرة في مستوياتها، فبيانات السلاسل الزمنية إذا كانت متكاملة من رتبة واحدة يكون فيها الانحدار المقدر حقيقيا وغير خاطيء (طارق محمد الرشيد واخرون 2014، م، ص 55).

جدول رقم (2) نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك

	0.05	Trace		Hypothesized
Prob.**	Critical Value	Statistic	Eigenvalue	No. of CE(s)

	0.05	Trace		Hypothesized
0.0000	47.85613	82.10980	0.826541	None *
0.0333	29.79707	31.30723	0.459480	At most 1 *
0.0988	15.49471	13.46575	0.365494	At most 2
0.6011	3.841466	0.273401	0.009383	At most 3

• المصدر: اعداد الباحث باستخدام برنامج (Eviews).

ومن خلال نتائج اختبار التكامل المشترك اتضح أن وجود تكامل مشترك من غير إن واحد. وهذا يدل على استقرار السلاسل الزمنية وتوازن النموذج في الاجل الطويل وأن عدم استقرار البيانات في مستوياتها لا يؤدي إلى تقدير خاطئ.

3| اختبار مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة:

لاكتشاف مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة تم استخدام مصفوفة الارتباطات الخطية لمعرفة المشكلة والجدول التالي يبين نتيجة الاختبار.

جدول رقم (3) مصفوفة الارتباط الخطي المتعدد

M	X	FR	GDP	
0.2940547378974892	0.06627650771691689	-0.06708202812270982	1	GDP
0.3969577486832864	0.6174327209525824	1	-0.06708202812270982	FR
0.79067360051983	1	0.6174327209525824	0.06627650771691689	X
1	0.79067360051983	0.3969577486832864	0.2940547378974892	M

• المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج (Eviews).

بالنظر إلى مصفوفة الارتباط الخطي المتعدد نلاحظ أن معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة ضعيف من حيث درجة الارتباط وأقل من الواحد الصحيح، وهذا يشير لعدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة التفسيرية.

تقدير النموذج : باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية بواسطة برنامج Eviews

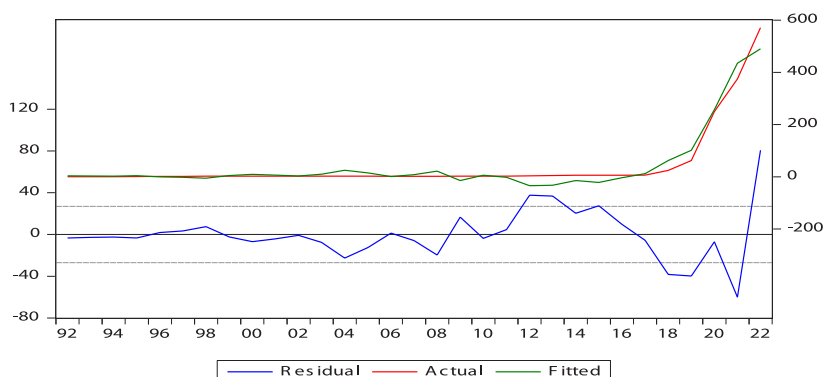
جدول رقم (3) يوضح نتائج تقدير النموذج الخطي لدالة سعر الصرف

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	9.611631	9.487184	1.013117	0.3203
GDP	0.082972	0.003403	24.38394	0.0000
FR	0.024130	0.011625	2.075637	0.0480
X	0.006691	0.003089	2.165756	0.0397
M	-0.011771	0.002595	-4.535260	0.0001

المصدر: اعداد الباحث باستخدام برنامج (Eviews).

R-squared = 0.96 ، Adjusted R-square = ، 0.95 F-statistic = 155

Prob(F-statistic) = 0.000000 ، Durbin-Watson stat = 1.57



الشكل رقم (1) العلاقة بين سعر الصرف الفعلي والمصحح والبواقي.

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج (Eviews).

### ■ تقييم نتائج التقدير للنموذج المقدر:

#### ● تقييم النموذج وفقا للمعيار الاقتصادي:

يتم تقييم نموذج الدراسة حسب المعيار الاقتصادي من خلال إشارات مقدرات معاملات نموذج الدراسة كما يلي:

1- إشارة الثابت موجبة توافق النظرية الاقتصادية حيث إن قيمة الثابت تمثل متوسط قيمة سعر الصرف عندما تصبح قيمة المتغيرات المستقلة صفراً.

2- معامل الناتج المحلي الإجمالي موجب يتفق مع النظرية الاقتصادية حيث إن رفع قدرات اقتصاد السودان الإنتاجية والسلع التي تدخل في العملية الإنتاجية (تحسن من قيمة سعر الصرف الرسمي).

3 - إشارة معامل الصادرات موجبة توافق النظرية الاقتصادية إذ إن ارتفاع قيمة الصادرات يعني انخفاض سعر الصرف.

4 - إشارة معامل الواردات سالبة توافق النظرية الاقتصادية إذ إن ارتفاع سعر الصرف يعني انخفاض قيمة الواردات.

5- إشارة معامل الاحتياطي النقدي الأجنبي موجبة توافق النظرية الاقتصادية، وإن ارتفاع حجم الاحتياطي النقدي الأجنبي له أثر في رفع قيمة سعر صرف العملة المحلية.

#### ● تقييم النموذج وفقا للمعيار الإحصائي:

##### 1- جودة توفيق المعادلة المقدر:

يتم ذلك بواسطة اختبار (R-squared) هو ما يسمى بمعامل التحديد، فإذا كانت قيمته عالية دل ذلك على جودة توفيق النموذج، لفحص جودة توفيق النموذج نستخدم معامل التحديد المعدل Adjusted R-squared الذي يفسر إجمالي التغير في المتغير التابع الناتج عن التغير في المتغيرات المستقلة. وهذا يعني أن 96 ٪ من إجمالي التغير في

سعر الصرف تفسره المتغيرات المضمنة في معادلة سعر الصرف الرسمي وهي ( $X, M, FR, GDP$ ) بينما 4 % منه يعود إلى متغيرات أخرى لم تضمن صراحة في المعادلة تدخل في حد الخطأ العشوائي . 96 % من إجمالي التغير في سعر الصرف الرسمي (OEX) يفسره المتغيرات المضمنة في معادلة سعر الصرف الرسمي وهي ( $X, M, FR, GDP$ ) ومما مقداره 4 % يعزى لمتغيرات أخرى لم تضمن في المعادلة تدخل في حد الخطأ منها عوامل نفسية والمضاربات وعامل الدولار يعود إلى متغيرات أخرى لم تضمن صراحة في المعادلة تدخل في حد الخطأ العشوائي.

## 2- فحص معنوية المقدرات (فحص اعتماد تأثير المتغيرات المستقلة):

تستخدم إحصائية (t) لفحص المقدرات كل على حدة للحكم على مدى اعتمادها إحصائياً (اختلافها عن الصفر). وبناء على بيانات الجدول السابقة يلاحظ اختلاف مقدرات جميع متغيرات نموذج الدراسة عن الصفر، ويظهر ذلك في كل القيم الاحتمالية (Prob) والتي تقل جميعها عن (0.05) مما يدل على إنها معتمدة إحصائياً وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة كل على حدة لها أثر حقيقي على المتغير التابع سعر الصرف

## 3- فحص اعتماد النموذج إحصائياً: معنوية النموذج الكلية:

يتم ذلك بواسطة اختبار (F) ويتم مقارنتها بالقيمة الاحتمالية ومستوي الدلالة المعنوية (0.05) فاذا كانت القيمة أقل من مستوى المعنوية يتم قبول الفرض البديل وان نموذج الانحدار معنوي، أما اذا كانت القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية يتم قبول فرض العدم وان نموذج الانحدار غير معنوي. ومن الجدول رقم (2) من خلال قيمة  $Prob(F\text{-statistic})$  والتي كانت (0.000000). يكون النموذج ككل معنوي. وهذا يدل على اعتماد النموذج إحصائياً، أن هنالك أثراً حقيقياً للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع سعر الصرف.

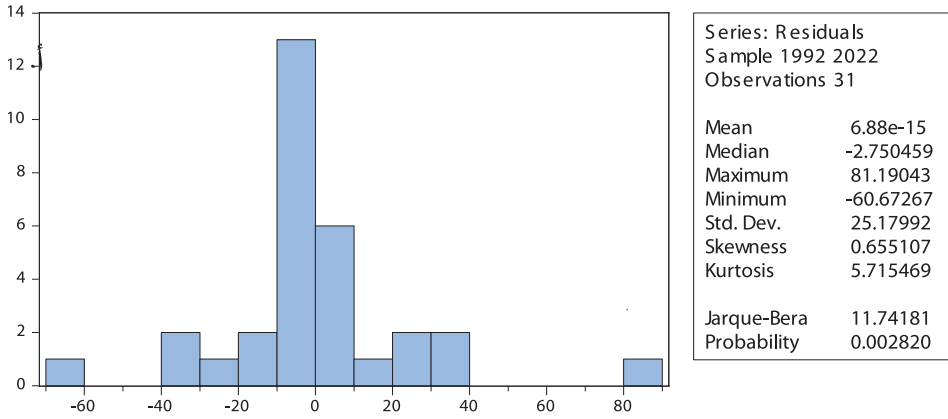
## 4 - تقييم النموذج وفقاً للمعيار القياسي:

مشكلة الارتباط الذاتي: للتأكد من أن معاملات الأخطاء العشوائية غير مرتبطة زمنياً يتم اختبار ذلك بواسطة اختبار ديربين - واتسون (Durbin-Watson) فاذا كانت قيمة اختبار ديربين واتسون (1.57)، ملحق (2) تساوي القيمة المعيارية (2) أو قريبة منها، هذا

يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة ارتباط ذاتي. أما إذا كانت أقل من (1.5) يعني ذلك وجود ارتباط ذاتي موجب، وإذا كانت القيمة أكبر من (2.5) يعني ذلك وجود ارتباط ذاتي سالب.

### 5- اختبار التوزيع الطبيعي:

يتم إجراء اختبار التوزيع الطبيعي لتحديد وجود افتراضات التوزيع الطبيعي في نموذج الانحدار. ويمكن الكشف عن التوزيع الطبيعي للمتغيرات من خلال النظر إلى الاحتمالية أو قيمة  $\alpha$  probability باستخدام اختبار skewness، وتظهر النتائج التي تم الحصول عليها في هذه الدراسة أن القيمة الاحتمالية تبلغ 0.000000 وهي أقل من 0.05 أو عند  $\alpha=5$  وبهذا تكون بيانات الدراسة موزعة بشكل طبيعي.

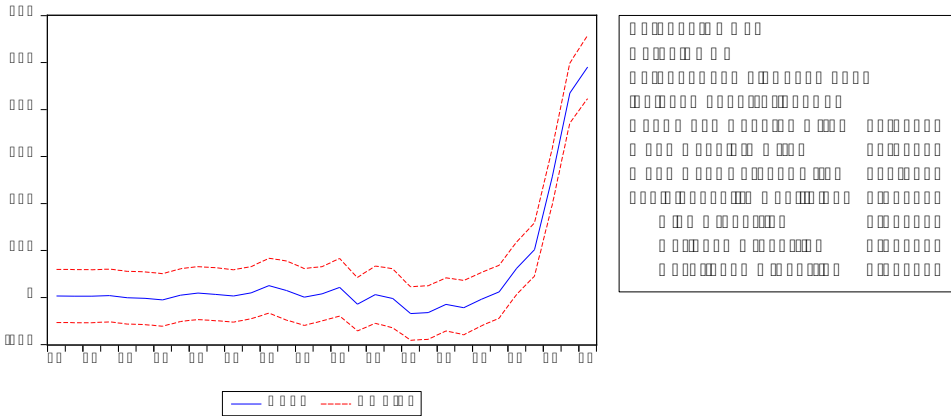


الشكل رقم (2) التوزيع الطبيعي للبقايا

• المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج (Eviews).

### 6 - اختبار مقدرة النموذج على التنبؤ

من الاختبارات التي تستخدم لمعرفة قدرة النموذج على التنبؤ اختبار تساوي تايل، وكل ما كان معامل تايل أقل من الواحد الصحيح كل ما كان النموذج له القدرة على التنبؤ بالقيم المستقبلية، والعكس الصحيح، وفي هذا النموذج نجد ان قيمة معامل تايل تساوي (40.09) وهي أقل من الواحد وهذا يعني ان النموذج له القدرة على التنبؤ بالقيم المستقبلية.



الشكل رقم (3) اختبار مقدرة النموذج على التنبؤ

• المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج (Eviews).

### ■ النتائج :

وحسب النظرية الاقتصادية هنالك علاقة طردية موجبة بين الناتج المحلي الإجمالي واحتياطي النقد الأجنبي وحجم الصادرات وتخفيض سعر الصرف. وهنالك علاقة عكسية سالبة بين تخفيض سعر الصرف وحجم الواردات ويمكن توضيحها كالآتي:

العلاقة الطردية بين الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض سعر الصرف الجنيه السوداني لم تؤد إلى زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي لم تؤدي إلى زيادة حجم الصادرات وتسهم في تخفيض العجز في الميزان التجاري وذلك للآتي:

معظم الصادرات السودانية عبارة عن سلع زراعية مما يعني ضعف استجابتها لسعر الصرف لأن مرونتها العرضية قليلة وتتأثر بعوامل طبيعة وعوامل اقتصادية داخلية وخارجية.

العوامل الطبيعية تتمثل في الظروف المناخية وملائمتها لنوع السلع مما جعل كثير من الصادرات السودانية موسمية.

والعوامل الاقتصادية تتمثل في اعتماد الصادرات السودانية على مدخلات انتاج مستوردة من الخارج وأن انخفاض قيمة العملة المحلية يؤدي إلى زيادة تكلفة الانتاج مما يعوق منافستها في الاسواق العالمية.

العلاقة العكسية بين حجم الواردات وانخفاض سعر الصرف العملة المحلية لم تؤد إلى انخفاض حجم الواردات و زيادة حجم الاحتياطي من النقد الأجنبي لدى بنك السودان، ولم تساهم في انخفاض العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات وذلك للأسباب الآتية: معظم واردات السودان سلع استهلاكية أساسية و سلع رسما لية استراتيجية ضرورية ومدخلات انتاج وهذه الخصوصية تجعلها ضعيفة المرونة بالنسبة للتغيير في سعر الصرف. وعليه فإن سياسة تخفيض سعر الصرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية. بقصد زيادة حجم الصادرات وتخفيض حجم الواردات وزيادة حجم الاحتياطي من النقد الأجنبي كانت ضعيفة الأثر وبالتالي ظل ميزان المدفوعات يعاني من عجز مستمر.

#### ■ التوصيات:

على ضوء نتائج الدراسة يمكن إستخلاص بعض التوصيات، أهمها:

- 1 - ضرورة تنوع مصادر الدخل في الاقتصاد المحلي من خلال استغلال كافة الموارد الاقتصادية المتاحة الزراعية بشقيها النباتي والحيواني والتعدينية واستخدامها كمصدر رئيسي لتمويل الواردات.
- 2 - عند صياغة السياسات سعر الصرف لابد من الأخذ في الاعتبار أثر الناتج المحلي الإجمالي على سعر الصرف، لأنه من يفضي إلى استنزاف جزء كبير من الدخل في الإنفاق على الواردات على حساب الإنتاج المحلي، قد تكون له آثار سلبية على سعر الصرف .
- 3 - إن تشجيع إنتاج السلع التي يتميز فيها السودان بميزة نسبية من خلال الإعفاء من الضرائب، أفضل لسياسة إحلال الواردات. لأن هناك بعض السلع المستوردة لا تستجيب للزيادة في سعر الصرف و الضريبة على الواردات .

#### ■ المراجع:

- 1 - مجدي الأمين نورين، أثر إنتاج وتصدير البترول على النمو الاقتصادي في السودان، مجلة المصري، العدد السادس والخمسون، يونيو 2010م.
- 2 - عبد الوهاب عثمان منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان، مطابع العملة، 200م.
- 3 - على عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة - الأردن - سنة 2006م .

- 4 - مصطفى محمد عبدالله، أثر تقلبات سعر الصرف على التضخم في السودان، بنك السودان مجلة المصرفي العدد80، يونيو2016م.
- 5 - فريد بشير طاهر، وعبدالوهاب الأمين، اقتصاديات النقود والبنوك، مكتبة المتني، المملكة العربية السعودية، الدمام الطبعة الاولى، 2012م.
- 6 - التقارير السنوية لبنك السودان للأعوام من 2000-2021م.
- 7 - طارق محمد الرشيد وآخرون، سلسلة الاقتصاد القياسي التطبيقي، استقرار السلاسل الزمنية ومنهجية التكامل المشترك، الخرطوم، جي تاون للنشر، 2014م.
- 8 - جوفاس أساري وآخرون، السودان والاقتصاد العالمي فرص نحو التكامل والنمو الشامل، مركز النمو الدولي، ديسمبر 2020م
- 9 - هويدا محبوب ابراهيم، تطور أداء معدلات التضخم في السودان خلال الفترة من 2004 إلى 2014م، مجلة المصرفي، بنك السودان المركزي، العدد الثمانون يونيو 2016م.
- 10 - السيد محمد أحمد السريبيتي، التجارة الدولية، الدار الجامعية، مصر، 2009م،
- 11 - محمد كمال خليل، سوق الصرف الأجنبي. دار المعارف، مصر، 2004
- 12 - محاسن عثمان محمد نور: أثر التغيير في الناتج المحلي الإجمالي على سعر الصرف في السودان للفترة من 2010 - 2018م، ورقة علمية منشورة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا المجلد 16 العدد 22 السنة 2020م.
- 13 - سهام أحمد دفع الله بابكر: محددات سعر الصرف باستخدام نموذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ للفترة من 1978 - 2010م، رسالة ماجستير غير منشورة في الاقتصاد القياسي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2014م.
- 14 - عبيد الله محبوب عبيد الله: قياس تأثير تقلبات سعر الصرف على أداء الاقتصاد الكلي في السودان خلال الفترة من 1979-2009م، ورقة عمل، الأبحاث الاقتصادية، أكتوبر 2013م.
- 15 - هيثم ضيف الله ابكر: نموذج قياسي لمحددات سعر الصرف في السودان للفترة من 1980-2011م، رسالة ماجستير غير منشورة في الاقتصاد القياسي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2011م.
- 16 - محمد عبدالله محمد أحمد، أثر الإنفاق الحكومي على سعر الصرف في السودان خلال الفترة من 2000-2022، مجلة جامعة النيل الأبيض الدراسات والبحوث، العدد ، 24، سبتمبر 2024،